

أساطير محببة لدى اليمين الاسرائيلي



الاسرائيلي الملتهد

الأزمة الاقتصادية تخيف الاسرائيليين أكثر من الحرب



ملحق أسبوعي يصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار

الكنيست تعقد جلستها الأولى في 'زمان الشد'

بقره الدرع الراقى أمام النخب العلمانية القديمة التي تريد إذابة كل ما هو يهودي في الدولة. كل حكومة تعرف أهمية عمل اللجان، وبالتالي فإن تقسيمه للجان ورؤساها تكون محور العمل البرلماني في الأسابيع الأولى للكنيست. (2) التقليل من الميزانية: بحسب ما يبدو الآن، فإن وزارة المالية ستقدم في السنوات المنظورة للكنيست، ميزانية سنوية مقلصة بمليارات الشواكل، أقل مما قُدم لمصادفة الكنيست حتى الآن. على رئيس الحكومة وزير المالية في هذه الحالة العمل بجديّة كبيرة على إرضاء الأحزاب العضوية في الائتلاف، لضمان تأييدها لمشروع الميزانية السنوي. شارون يعرف ما ينتظره، ولذلك فإنه يريد أن يضمن لنفسه إتلاقاً واسعاً قدر الإمكان، ولكن والأهم من ذلك، أنه يريد إتلاقاً مستقراً قدر الإمكان. من السهل إرضاء حزبين كبيرين شريكين مع «الليكود»، من إرضاء أحزاب صغيرة متعددة. خاصة إذا كانت أجندة هذه الأحزاب: المستوطنات والأمن والتعليم الرسمي - الديني، في وضعية إعدام الأموال، فإن الاحتجاج الشعبي قد يتطور إلى مواجهات وصدامات مع فقراء إسرائيل، في حالة تفضيل المستوطنات على فقراء أشدود أو عرابة مثلاً. طومي لبيد وعمرايم متسانع يمكن أن يمنعا ذلك في حالة إضمامها إلى الائتلاف. إئتلاف الوحدة في هذه النقطة، هو ضربة قاصمة جداً للمشروع الاستيطاني. ولكن يمكن الاعتماد على شارون وموظفيه في «إبتداع» بحدود خاصة في الميزانية وخارجها للاستمرار في تدليل المشروع الاستيطاني.

(3) التهديدات الأمنية: سيستمر في الكنيست القادمة أيضاً «التدريب على كنف» على بقرة الأمن المقدسة، خاصة أثناء وبعد حرب العراق، والعمليات المحتملة لبنى لادن و «حزب الله» والتنظيمات الفلسطينية. في هذه النقطة سيكون إجماع، من «العمل» أيضاً، على ضرورة مواجهة هذه «الأخطار». الأمن سيظل الرابع الأكبر في الكنيست القادمة، مهما اختلفت تركيبة الائتلاف. (4) المسار السياسي: شارون سيضطر لبيع بوش موافقة مبدئية على «خارطة الطرق» أو «مسار بوش». لن يكون يوسعته التعهد أكثر من ذلك، خاصة في حال فشل إجراخ خطط الحرب على العراق إلى حين التنفيذ. في هذه الحالة قد يضطر بوش إلى العمل بجديّة على حل النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي، لتغيير صورته في العالم. فاكتر من 50٪ من العالم يعتقدون اليوم أن الخطر الأساسي على السلام العالمي هو بوش، فيما يعتقد حوالي 70٪ أن الخطر الأساسي هو بن لادن. بوش لن يهتم أن يكون شارون عقبه في طريق إنجاز سلام واحد على الأقل في ولاية بوش الحالية. (5) الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي: وصل هذا الاستقطاب في السنتين الأخيرتين أوجح في دولة إسرائيل. أحد المعلقين قال إن هذا الاستقطاب اليوم يشبه إلى حد كبير الاستقطاب في نيجيريا، من أفقر دول العالم الثالث. الجميع يعرف أن هذا الاستقطاب هو «قنبلة موقوتة»، قام بإذاعتها في الانتخابات الأخيرة بالأساس، حزباً «شاس» و«شينوي». الكنيست القادمة ستكون في وضع لا يجسد عليه من هذه الناحية: من جهة يجب «القطع بالحلم الحي» ومن جهة أخرى يجب الجسر على الفوارق الاجتماعية. لا أحد يعرف بعد كيف سيكون بالإمكان القيام بهذه المهمة في ضوء الانخفاض في أجور الأعداء، والارتفاع في الأعرار العلوية. (6) الدين والدولة: في حالة تفضيل شارون لـ «شينوي» على «شاس» فإن موضوع الدين والدولة سيظل على الموضوع بحدته. هذا الموضوع قد يهدد الاستقرار الاجتماعي في إسرائيل، في أوقات قد تكون حرجة أمنياً وسياسياً. ليس صدفة أن ليبيد أعطى شارون هدية الموافقة على الجولس في حكومة واحدة مع «يهودوت هتوراه». ما يُسمى في اللغة الاسرائيلية «استير مع» وأن تشعربدون...

(7) حدود الحوار: هذه الكنيست لن تكون سهلة. من فوقها يربرف قرار المحكمة العليا بالسماح لعضوي الكنيست عزمي بإشارة وأحد طبي وحزب «التجمع» باروخ مارزل، بالتناقص في الانتخابات المنتهية. هذا القرار يوسع كثيراً من حدود النقاش الجماهيري المشروع في إسرائيل، داخل الكنيست وخارجها. المواطنون سيكشفون لكنيستهم ممتعة وتعددية إلى أبعد الحدود. سيكون من المنير تبع هذه الحدود ومضاميتها خلال عمل الكنيست، وما قد يفعله هذا بالحوار الجماهيري في الشارع الاسرائيلي. أمام رئيس الكنيست المنتخب مهمة صعبة جداً لضمان أصول حوار ونقاش برلماني لائق وغير عنيف. تلخيصاً، يمكن القول إن الكنيست الجديدة تعكس المجتمع الاسرائيلي الجديد، وتحدياته، بكل ذلك. علمانيون مقابل متدينيين، عرب مقابل يهود، يسار مقابل يمين، ليبرالية مقابل ديمقراطية محتمية.

في السابع عشر من شباط للعام 1949، وقف حاييم وايزمان، الرئيس الأول لدولة إسرائيل الحديثة العهد، على منصة الكنيست، وقال: «علينا أن نبنى جسراً جديداً بين العلم والنفس البشرية. لقد علمت مسبقاً أن هناك قيماً سامية فوق العلم، فيها الشفاء لمشاكل الانسانية، قيم العدل والاستقامة، السلام والأخوة...». كل مواطن في دولة إسرائيل يسمع هذه الأقوال، يسبقول بلا شك: بعد مرور 53 سنة، لم يتغير شيء!

١٢٠ نائباً يحلفون يمين الولاء البرلمان السادس عشر: تركة ثقيلة بحاجة إلى أفق سياسي للخروج من المازق



(أ. ف. ب)

البرلمان الاسرائيلي أمس، وهي الصورة الاطار النائب الجديد عموري شارون.

إلى ان ارتيل شارون مستعد لاجلاء رئاسة لجنة المالية بيد «يهودت هتوراه»، مقابل الحصول على تأييدها لائتلافه الحكومي من خارج الحكومة. ووافقت قيادة الحزب الاشكنازي «الحردي» على دعم حكومة شارون، مقابل رئاسة اللجنة بشكل دائم. كارثة حقيقية. غير ان الأكثر غموضاً بين النواب الجدد في الكنيست يبقى بالتأكيد عموري شارون. نجل رئيس الوزراء، فهو يقامته الضخمة ورأسه الحليق وثيابه الرياضية والفرط التمثلي من اذنه، بعيد إلى اقصى حد عن الصورة النموذجية للنائب الاسرائيلي. ميزة عموري شارون الوحيدة هي انه ابن رئيس الوزراء، وقد اكتسب في ظل والده صفات المنسوب المكلف المهمات السرية والحساسة في المنطقه. ودهش العديدين حين علموا ان والده كلفه القيام بمهام عدة لدى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، العدو اللدود الذي طالما رفض شارون التفاوض معه.

وقد تقلب الأوساط السياسية «عموري الشاب الطموح» طالما ان طموحاته انحصرت على التردد على مقاهي تل ابيب الراقية. لكن مع بروز «عموري النائب»، عادت الاتهامات بالمسوية الى الظهور. ومن بين نواب الليكود أيضاً نعومي بلومنتال، النائبة السابقة لويزي البني المحتثة المتطرفة في فضيحة شراء أصوات في انتخابات الليكود والتي كانت بالاسم منبودة. اما النائبة الاصغر سناً عنيال غافرنيلي (27 عاما)، فهي نائلة سابقة ادرجت على لائحة مرشحي الليكود للنائباه متقدمة على احد ابرز شخصيات الحزب، رئيس بلدية القدس اللبناية العربية يهود اولرت. واتهمت الصحافية شوني غافرنيلي والد النائبة، وهو رجل اعمال مرتبط بحسب المعلومات الصحافية بأوساط الاعمال المشبوهة، بانه هو الذي اوصلها الى الكنيست للحصول على ضغط من اجل تشريع فتح كازينوهات القمار في اسرائيل، وهو ما يطالب به منذ سنوات. وسيضم الكنيست الجديد ايضاً ميخائيل غورلوفسكي الذي لم يعرف من العمل السياسي سوى قيادة سيارة افيفورديو لجيرمان، احد زعماء اليمين المتطرف، حتى قبل شهرين. وادرج غورلوفسكي في المرتبة السابعة والعشرين على لائحة مرشحي الليكود، وهي المرتبة المخصصة لممثل من المهاجرين اليهود من روسيا. ودخل الكنيست في ظل الانتصار الساحق الذي حققه لليكود.

البرلمان الاسرائيلي أمس، وهي الصورة الاطار النائب الجديد عموري شارون. وفي حين رحب بعض المعلقين بهذه الوجوه الجديدة في الكنيست، معتبرين انها خير دليل على وضع الديمقراطية في اسرائيل، أدانت الصحافة ظاهرة المسوية التي باتت متجذرة على حد قولها في الثقافة السياسية الاسرائيلية.

نواب الليكود الـ 28 من المرحجة اسماؤهم في صدارة لائحة مرشحي الحزب للنائباه التي اعتمتها اللجنة المركزية. غير ان عناصر من اوساط الاعمال المشبوهة اخترقت على ما يبدو هذه اللجنة وقد شابت فضائح رشاشي وعمليات شراء اصوات اختيار المرشحين واقتضت فتح تحقيق.

وحمل الامر شارون على الغاء نظام انتخاب المرشحين للنيباه. واعتبر العديدين بمثابة فضيحة حقيقية دخول يهود ايتوم (45 عاماً) الى الكنيست، وهو مسؤول سابق في الشين بيت، انهم بتحطم رأس فلسطينيين قبض عليها على قيد الحياة، بعد ان خلفا حافلة اسرائيلية في جنوب تل ابيب العام 1986 وهددا بقتل ركاها. وحالت هذه القضية دون ارتقاء ايتوم الى مناصب مسؤوليه مثل منصب مستشار شارون لشؤون مكافحة الارهاب. غير انه بدأ بفضل «الليكود» الآن صفحة جديدة كتابت. من جهة أخرى، انتخب داني ايتوم شقيق يهود ايتوم والرئيس السابق للموساد (اجهزة الاستخبارات) على اللائحة العمالية. وقد عرف هو ايضاً أوقاتاً عصيبة العام 1987، حين تحولت عملية خطف له لثصفية مسؤول في حركة «حماس» في الاردن خالد مشعل الى

المشهد

بيدا البرلمان الاسرائيلي الجديد عمله حاملاً على ظهره تركة ثقيلة تنقل اليه بالوراة عن البرلمان السابق، الذي انتهت مدة ولايته قبل موعدها بكثير. بعد ان قرر حزب «العمل» الخروج من حكومة الوحدة الوطنية، وإسقاط حكومة شارون الأولى، لأسباب كثيرة كان أبرزها موضوعين: اقتصادي وسياسي.

ويبدأ البرلمان الجديد عمله دون أن يكون من الواضح ما إذا كان شارون سينجح في جهوده لتشكيل حكومة وحدة وطنية مع «العمل»، الذي يواصل التمسك بقراره عدم الدخول في شراكة سياسية مع «الليكود» في ظل غياب أفق على المسار السياسي مع الفلسطينيين. ويواجه البرلمان الجديد سلسلة طويلة من القضايا الحساسة والمتازمة التي تتطلب الحل، ويرأسها الأزمة الاقتصادية الشديدة التي تمر بها اسرائيل في السنوات الاخيرة، في ضوء استمرار الصدامات اللدوية مع الفلسطينيين.

وقد انعقدت الكنيست الاسرائيلية الجديدة بكامل هيئتها يوم امس، في حفل افتتاح رسمي حضره الرئيس الاسرائيلي موشيه قصاب، وأكثر من ألف ضيف، بينهم قادة الشرطة والجيش، وقضاة المحكمة العليا، وروساء السلك الدبلوماسي، والحاخامات الكبار، وروساء اسرائيل السابقون، وروساء الحكومات السابقون، وروساء الكنيست السابقون، وكذلك نواب وزراء في برلمانات وحكومات سابقة.

وافتح الرئيس الاسرائيلي موشيه قصاب جلسة الكنيست الاحتفالية واستغل خطابه للدعوة مجدداً الى «الوحدة والمصالحة الوطنية» بين مختلف الأحزاب والتيارات الممثلة في البرلمان الجديد. ودعا قصاب الى الدفاع عن الديمقراطية ومكانة الكنيست، والحفاظ على حقوق الفرد والدفاع عن معتقداته واراته، ومنع استغلال الديمقراطية بشكل سيئ.

وفي معرض دفاعه عن فكرة الوحدة دعا قصاب الى ارساء دستور لاسرائيل يتم التوصل اليه بالاتفاق والاعتراف بالخصوم السياسيين، دون تجاهل ما هو قائم من خلافات واختلافات على الحلبة السياسية والحزبية الداخلية، وقال: «الوحدة لا تعني التنازل عن المعتقدات وجهات النظر. لا احد يبوي ويريد اقامة دولة فيها إكراه ديني او اقتلاع الثقافة اليهودية». وأضاف:«لا توجد خلافات على الهدف، وهناك خلافات حول طرق تحقيقه». ودعا قصاب الدول العربية للمساعدة في تأهيل اللاجئين وقال: ان اسرائيل ستساعد في ذلك، وادعى قصاب ان ذلك لا يتناقض مع المفاوضات، وهاجم الدول العربية التي زعم انها تمول الشبان الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات انتحارية في اسرائيل، قاتلاً انها تلحق بذلك الضرر بالموضوع الفلسطيني. وفي ختام كلمته دعا عضو الكنيست شمعون بيريس الى منضة رئاسة اسرائيل الجديد لاداء القسم، وتسلم رئاسة الكنيست الى حين انتخاب رئيس جديد لها من المتوقع ان يتم يوم الاربعاء 19 شباط. والقي شمعون بيريس كلمة أمام البرلمان الجديد دعا فيها الشعب الفلسطيني «لوضع اليد لارهاب وسفك الدماء، بالتعاون مع الجمهور الاسرائيلي». ودعا بيريس الاسرائيليين والفلسطينيين إلى وقف العنف الذي استمر به علاقاتهم منذ ايلول عام 2000، وقال إن محادثات السلام يجب ان تستأنف بدون انتظار تثبيت وقف لإطلاق النار. ومباشرة بعد الانتهاء من يمين القسم الذي اداه 120 نائباً في البرلمان الاسرائيلي السادس عشر، تجدد الصراع على رئاسة لجان الكنيست المختلفة، وبخاصة المهمة والحساسة منها، مثل لجان الخارجية والامن والدستور والقانون والاقتصاد. ويتوقع المتابعون ان يتم انتخاب رئيس لجنة المالية السابق عضو الكنيست يعقوب فرنكل مع «يهودت هتوراه» لنفس المنصب الى ان يتم الاعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة. وفي ذلك تلميح واضح

يعقوب فرنكل، مرشح شارون لمنصب وزير المالية:

شارون يفهم العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والتقدم على المسار السياسي

تعيين فرنكل وزيراً للمالية. فإنه يمكن أن تفتح موافقة شارون على هذا الربط وبالتالي يمكن التمكن بعودة إلى المسار السياسي قريبا.



يعقوب فرنكل

تعزيز فرنكل وزيراً للمالية. فإنه يمكن أن تفتح موافقة شارون على هذا الربط وبالتالي يمكن التمكن بعودة إلى المسار السياسي قريبا. وقد أوردت صحف نهاية الأسبوع الاسرائيلية، في المقالات الموقعة، بعضاً من هذا الربط. وقد ذكر المعلق عزوي بنزيمان «هارتس» أن موظفي وزارة المالية قالوا في اجتماعهم نهاية الأسبوع الماضي، إن البرت اثبنتان بنفسه كان سيعجز عن محاولة التهنك بصدد وضع اسرائيل الاقتصادي، ما دام الوضع الأمني - السياسي دون تغيير. وفي مثل هذا التصريح إشارة إلى السياسيين بما يجب فعله، كما ادعى كبار موظفي المالية، دفاعاً عن توقعاتهم الفاشلة للمرافق الاقتصادية في الدولة، أن «وضع الاقتصاد الاسرائيلي صعب إلى درجة أنه يستحيل على أي خبير الخروج من مأزق توقّع ما سيحدث، والمعطيات معروفة: أزمة أمنية تؤدي إلى ارتفاع ملحوظ وكبير في المصاريف، وهبوط حاد في الاستثمارات والمداخيل، وعدم

الأخريتين مستشاره غير الرسمي في الشؤون الاقتصادية. كما يلقي فرنكل الترحاب من عدة جهات كبيرة في المرافق والاقتصاد والسياسة، ما دفع شارون إلى تفعيل ضغطوط متواصل على لقبول حقيبته المالية. وقد عرض شارون في جلستهما المشتركة، الأحد 16 شباط، على فرنكل، اقتراح المالية للتغيرات في ميزانية العام 2003، وعرض فرنكل عليه بالمقابل شروطه لقبول الوظيفة. وقال فرنكل: إن نجاحه في وظيفة كوزير للمالية مشروط بالتقدم في المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، كما شدد على ضرورة وأهمية الدعم الذي سيحصل به من شارون في سياسته. وما يزيد من احتمالات تعيين فرنكل وزيراً للمالية هو رفض شارون أن يعد مبلغان شالوم، وزير المالية الحالي، بنفسه حقيقة المالية في الحكومة الجديدة. وهذه هي المرة الأولى التي يُربط بها على هذا المستوى بين الوضع الاقتصادي والوضع الأمني في اسرائيل. وفي حالة

الأخريتين مستشاره غير الرسمي في الشؤون الاقتصادية. كما يلقي فرنكل الترحاب من عدة جهات كبيرة في المرافق والاقتصاد والسياسة، ما دفع شارون إلى تفعيل ضغطوط متواصل على لقبول حقيبته المالية. وقد عرض شارون في جلستهما المشتركة، الأحد 16 شباط، على فرنكل، اقتراح المالية للتغيرات في ميزانية العام 2003، وعرض فرنكل عليه بالمقابل شروطه لقبول الوظيفة. وقال فرنكل: إن نجاحه في وظيفة كوزير للمالية مشروط بالتقدم في المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، كما شدد على ضرورة وأهمية الدعم الذي سيحصل به من شارون في سياسته. وما يزيد من احتمالات تعيين فرنكل وزيراً للمالية هو رفض شارون أن يعد مبلغان شالوم، وزير المالية الحالي، بنفسه حقيقة المالية في الحكومة الجديدة. وهذه هي المرة الأولى التي يُربط بها على هذا المستوى بين الوضع الاقتصادي والوضع الأمني في اسرائيل. وفي حالة

صدر حديثاً عن مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية The Palestinian Forum for Israeli Studies

الأزمة الاقتصادية في إسرائيل: خيطان للخروج من عنق الزجاجة

كتب سليم سلامة:

التزام صارم من الحكومة بالامتناع عن رفع نسبة الضرائب - تخفيض حجم القطاع العام بنسبة كبيرة، تدريجياً خلال السنوات القليلة المقبلة

الامتناع عن دفع أية علاوات أجور في القطاع العام واتخاذ اجراءات ملائمة لمواجهة ضغوطات النقابات المهنية في هذا الشأن (هذه الاجراءات تعني، بين ما تعنيه، تشريعات قانونية) - إلغاء جميع الاتفاقيات التي تضمن علاوات وأتوماتيكية في أجور العاملين في القطاع الخاص (مثل: الترقيات واستحقاقات التقاعد وغيرها) - اعتماد اصلاحات لخفض نسبة البطالة ونسبة الفقر.

إعادة النظر في التسهيلات والامتيازات الضريبية الممنوحة لعدد من القطاعات السكانية والمناطق الجغرافية.

* خفض عدد العمال الأجانب.

تخفيض حاد في مخصصات الدعم الاجتماعي التي تدفعها مؤسسة «التأمين الوطني» للفئات المحتاجة وفي مقدمتها: المرضى والعجزة والمسنون والمطلوبون من العمل وغيرهم.

ويوضح مسؤول البنك المركزي أنهم رأوا حاجة ماسة الى وضع هذه الخطة على خلفية ما تقوم عليه ميزانية الدولة للعام 2017-2018 من توقعات مبالغ في التفاؤل، وخصوصاً عدم واقعية التوقعات بشأن المخزول والصورفات. ويؤكد هؤلاء، ان اذا لم تسارع الحكومة الى اعتماد خطة اقتصادية شاملة فقد يرتفع العجز في الميزان التجاري خلال العام 2017-2018 الى 4.5% من اجمالي الناتج المحلي، في حين ان الهدف المنشود في الميزانية العامة، مما سيشكل خطراً جدياً على الاستقرار الاقتصادي - المالي في اسرائيل.

* خطة «مضادة» من وزارة المالية:

ومقابل هذه الخطة، تستعد وزارة المالية لعرض خطتها القديمة - الجديدة على الحكومة وهي تشمل العناصر الاساسية التالية:

- تخفيض ميزانية الدولة بحوالي 8 مليارات شيكل.

- خفض عدد المستخدمين العاملين في القطاع العام بنسبة كبيرة.

- اغلاق ودمج / توحيد خمس وزارات حكومية.

- تجديد استثمارات جديدة في البنى التحتية.

- خصخصة العديد من الشركات والمرافق الاقتصادية الحكومية، من خلال وبيواسة سوق الاسهم المالية (البورصة).

وهكذا وتتلخص واقع الحال الاقتصادي على النحو التالي: اقتصاد واحد يتدهور في السنوات الأخيرة، بشكل خاص، بوتيرة مذهلة ويغوص أعماق فاعمق في وحل الأزمة المستعصمة بخنائه، دون ان تلوح في الأفق أية بوادر تشفي بأي أمل للخروج منها، وخطتان تحاولان البحث عن حلول، كما حاولت خطط عديدة من قبلهما، ولكن بفاقر واحد جوهرى: ان هذه الخطة الجديدة «بدأت تترك، أين جذر الصيبة ومفتاح الفرج، رغم انها لا تزال تناور وتداولي في التصريح بذلك في أحيان كثيرة.

أما رئيس الحكومة - وقد حظي بفوز انتخابي ساحق - فلا يزال يعود تكراراً الى ما جربه سابقوه: «اسرائيل تعيش أزمة اقتصادية قاسية وسيكون من الضروري تنفيذ خطة شاملة من التقليلات الحادة في الميزانية» - كما قال في حفل توكيله بتشكيل الحكومة الجديدة في ديوان رئيس الدولة الاسرائيلي.

ولان شارون لا يقصد - ولا يمكن ان يقصد - امكانية ان تشمل هذه التقليلات ميزانيات طائلة تصرف على تمويل سياسة حكومته تجاه الشعب الفلسطيني، فقد طالبه المحرر الاقتصادي لصحيفة «يديوت احرونوت»، سيفر بلوتسكى (10/2) بان يقول الحقيقة: «عليكم، سيدى رئيس الحكومة وسيدى وزير المالية، ان تقولوا الحقيقة» قولوا لنا ببساطة: اذا لم نخرج، وطالما لم نخرج، من الحرب مع الفلسطينيين، فلن نخرج من الأزمة الاقتصادية، ان لا نمو بدون السلام.»

وهذا بعد اقل من شهر فقط على الانتخابات وما اسفرت عنه من نتائج.

محافظ بنك إسرائيل: قد تصبح قدرة الحكومة على الحكم، مشكوكاً بأمرها.



* دافيد كلاين *

وقال مدير المير المالي في اللقاء: إن المشكلة المركزية في المرافق اليوم تكمن في جباية الضرائب المنخفضة جداً، التي يقل حجمها بكثير عن حجم التوقعات السابقة. وبحسب اقوالهم، فإن الانخفاض الذي حصل في كانون الثاني، سيتكرر في شباط، وهم يخشون من إستمرار هذا الأمر خلال السنة. في هذه الحالة - قال كبار المالية - لن يكون أمام الحكومة أية مفر سوى تنفيذ تقليصات كبيرة جداً.

ولأن المعطيات الرقمية ما زالت غير مبلورة، فمن الممكن أن تضطر الحكومة الجديدة على سقّم للاختيار بين بديلين: تقليص «منخفض» في الميزانية (حتى تسعة مليارات شيكل)، أو تقليص أكبر (حتى 14 مليار شيكل).

وذكر رجال المالية أمام رئيس الحكومة، انه لن يكون مفر في المدى المنظور، من خطة تقليصات شاملة، تشمل فصل موظفين غير مسبوق في حجمه من القطاع العام، تخفيضاً في الأجر، المسن بالخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن، وغيرها. وقالوا انهم سيبدلون أقصى جهدهم في سبيل عدم رفع العبء الضريبي بشكل كبير، وقريباً، في ومئات جمعيات التعليم الديني.»

سياسة، إقتصادية وإجتماعية، ويقترح كلاين إقامة كابينيت إقتصادي - إجتماعي برئاسة وزير المالية وبصلاحيه كاملة من الحكومة.

ويقترح كلاين أيضاً أن تجري الحكومة، مرة في كل ثلاثة أشهر، نقاشاً شاملاً عن وضع المرافق والمجتمع، بناء على تقرير مفصل يرضه الكابينيت الذي سيقيم. وهو يعتقد انه يجب إقامة إطار عمل متخصصين، يعمالن إلى جانب الكابينيت الاقتصادي - الإجتماعي، الأول مع الهستدروت والمشكّين، ومهمته البحث في أمور التقاعد والأجور، والثاني - منتدى تنفيذي تابع لوزارة المالية وبنك إسرائيل، يعالج فيما سيعالجه موضوع خصخصة البنوك وقانون تأمين الودائع.

وقال المحافظ أيضاً: «في مجال القرارات الفورية، يجب تعديل الميزانية المقررة للعام 2017-2018، وذلك لكي يكون بمقدور الحكومة تحقيق نسبة العجز الموضوعه وهي 3%.

بالإضافة، يجب تخصيص إحتياطي ثابت من الميزانية، يمكن صرفها فقط في حالة اتضح أن لا تراجع آخر خلال السنة في مداخل الدولة من الضرائب.»

ودعا إلى بلورة إستراتيجية التباطؤ في العالم والنزاع مع الفلسطينيين. لا شك في أن هذه العوامل تعمل كحجر الرجى على عنق المرافق الاسرائيلية، ولكن كل حكومة تقرر بترك المرافق تفزع، فهي تظن بذلك بفقدان السيطرة على الأجهزة الكبرى.»

وبحسب كلاين، فإنه على الحكومة الجديدة أن تغير ميزانية 2017-2018 كبنية تحتية لسياسة موازنة بعيدة الأمد. وهو يعتقد انه يجب تنفيذ هذا من خلال الاعتراض بأنه يمكن وقف عملية النقل في المرافق، على الرغم من البيئة الصعبة، ولكن من أجل فعل ذلك فإن هناك حاجة لخطة استثنائية

عديدة، عشية الانتخابات تحديداً، قال مدير عام وزارة المالية، إيهود مراني، انه سيكون من الحتمي ملازمة ميزانية الحكومة للإنهيار الجديد في جباية الضرائب، بل حدد أيضاً نطاق الملازمة - أي التقليل:

بين 7 الى 9 مليارات شيكل. هل هذا المبلغ صحيح؟ لا احد في وزارة المالية يعرف ولا احد يستطيع اجراء الحساب الصحيح، في إحدى الجلسات الصحابة، وحين اقترح كل رئيس قسم مبلغاً للتقليل يزيد بعدة مليارات من المبلغ الذي اقترحه سابقه، قال الوزير شالوم: «انني ارى هنا رغبة الأشخاص في «ان يغطي كل واحد مؤخرته» بواسطة اقتراحات متطرفة. انكم تتنافسون فيما بينكم على تقديم التوقعات الأكثر متفائلة.»

موظفون الذين شاركوا في البحث تحدثوا عن «خط بياني تنازلي للمخزولات»، وعن «حركة لولبية للعجز الأخذ بالأزدياد»، وعن «أثره سحرية للضرائب التزايد والاقتصاد الأخذ بالتقلص». وقال موظف كبير في وزارة المالية: «منذ كانون الأول 2017 قلصنا في أساس الميزانية الحكومية 27 مليار شيكل، وماذا كانت النتيجة؟ اقتصاد في تراجع مستمر وضرورة ملحة لتقليصات جديدة.»

في ختام البحث تقرر تبني السيناريو المركزي الذي يشير إلى نقض بحوالي 8 مليارات شيكل في الميزانية.

* الجمهور يطالب بخطة من نوع آخر

الجمهور، كما يبين استطلاع مينا تسميح، لا يؤيد أياً من التقليلات التي تخطتها وزارة المالية، انه يعارض، بشدة وبغالبية ساحقة، الجزء الأكبر من هذه التقليلات:

67% من المواطنين يعارضون خفض أجور المستخدمين في القطاع العام.

62% يعارضون طرد مستخدمين من عملهم في القطاع العام.

68% يعارضون فرض «رسوم تسليف» الزامية.

69% يعارضون إلغاء الامتيازات والتسهيلات الضريبية الممنوحة لمناطق «الأفضلية القومية».

82% يعارضون فرض ضرائب على مخصصات «التأمين القومي».

85% يعارضون رفع أسعار الوقود.

88% يعارضون فرض «ضريبة القيمة المضافة» على أسعار الخضروات والفواكه.

على رفع أسعار السجائر وعلى تقليص الميزانيات المخصصة للمستوطنات (في الضفة الغربية وقطاع غزة). وهما بلدان هامشيان تماماً في سد الفجوة في الميزانية.

ان جبهة المعارضة الشعبية الواسعة لخطه اشقاء اقتصادية تقوم على التقليلات والضرائب الجديدة ليست شأنا تافها، وليس من الصحيح القول ان المواطنين يهتمون دائماً بجيوبهم الخاصة فقط، ولذلك لن يقبلوا زيادة العبء الاقتصادي عليهم، الاسرائيليون انكياء، وقد خلصوا الى الاستنتاج المطلوب من حملات التقليل والضرائب السابقة: انها غير ناجعة ولا تؤدي الى أية حلولة.

سيقبل الاسرائيليون بتحمل العبء المترتب عن خطة اشقاء أخرى تختلف عن تلك الخطط التي عرضت حتى الآن: خطة أمينة، وشاملة، وعادلة، ومشاركة وذات أهداف محددة. خطة يتم فيها إشراك نقابة العمال العامة (الهستدروت)، وأصحاب العمل وبنك اسرائيل.

خطة يقودها قادة اقتصاديون وسياسيون يمكن الاعتماد عليهم والوثوق بهم. خطة تمنع الانتهيار الاقتصادي، وتحمي النمو.

الذي يخوف منه اثنان من كل ثلاثة اسرائيليين) وتتشتر الأمل، حتى لو كان ضئيلاً. ان الأمل الوحيد لتجنب التنابذ الشعبي الواسع هو في اعتماد خطة اقتصادية تقوم على مبدأ «قولوا لنا الحقيقة» - والى ان يتم ذلك، فان مجرد النقاش المالية وعرضها أمام رئيس الحكومة يخلق ديناميكية سياسية. فوزير المالية الحالي وقيادة وزارته يحكيون على الملا خطوات اقتصادية كبيرة ودراماتيكية سيتم تنفيذها في غضون الأسابيع والأشهر القريبة.

أي انهم واثقون من بقائهم في مناصبهم في الحكومة القادمة أيضاً، اذ لا يجوز استبدال الخيول في ذروة الجهد لخلاف عربية الاقتصاد من الوحل الذي تعوض فيه عميقاً.

هذا ليس خط التفكير الذي يعتصمده رئيس الحكومة الاسرائيلية. فشارون مستعد للإسعاء الى اقتراحات وزارة المالية، وإطلاق خطابات تارية حول الحاجة الماسة الى اجراء التقليلات، لكنه يحرص جيداً على ألا يشتم منها أي التزام سياسي - حزبي واضح.

شارون يعي وضع الاقتصاد الاسرائيلي الصعب، كما يعي توقعات الجمهور، ولو كان يستطيع استغلال «حالة الطوارئ» الاقتصادية، لتشكيل حكومة وحدة قومية مع حزب العمل لانفص على الفرصة. ولكن، يبدو ان هذه ليست نقطة انطلاق جيدة لتجنيد حزب العمل، التي انسحب من الحكومة السابقة بسبب خلافات اقتصادية.

تبقى الحرب في العراق، وهي التي يفترض أن تنزل الجميع عن الأشجار.

التقليل المقترح

- * فصل في القطاع العام وتخفيض في الأجور - التوفير في الميزانية (بمليارات الشيكلات) حتى مليارين.
- * ض.ق.م. على الخضروات والفواكه - 1ر1
- * إلغاء قانون ايلات - 25ر.
- * إلغاء الإعفاءات الضريبية للبلدات البعيدة 1ر- 2ر.
- * تقليصات في «الامن» - 1ر- 1ر
- * تقليصات في التعليم - 1ر- 1ر
- * رفع الضرائب (الهوائف النقاله، الوقود، السجائر) - 1ر- 1ر
- * دمج وزارات - 1ر- 1ر
- * المسن بمخصصات التأمين الوطني - 1ر
- * تسجيل مضاعف للمعونات الأميركية - 2ر
- * في حالة فرض تقليصات أكبر من 9 مليارات شيكل، سيرتفع العجز المصروف في الميزانية ب 9ر. % وبذلك سيضاف إلى خزينة الدولة 4ر مليار شيكل.

الأزمة الاقتصادية تخيفهم أكثر.



* شالوم شالوم *

مسألة الدفعات الزائدة التي حصل عليها لدى اشغاله منصب عميد بنك اسرائيل، والتي كشفت النقاب عنها تقرير مراقب الدولة، علما بأن فرنكل قد أعاد تلك الأموال وغابت القصة.

*** هل يعود يعقوب نثمان؟**
طُرِح اسم بروفيوسور يعقوب نثمان كمرشح لنسب وزير المالية القادم بفضل معرفته وتجربته، وكان نثمان قد أشغل منصب وزير المالية لفترة قصيرة في حكومة نتنياهو واستقال منها لأسباب عدة، أهمها: مقربة سيلفان شالوم اعتبروا النقد اللاذع الذي وجهه بروفيوسور نثمان حول «كاذبب وزارة المالية» هجوماً سياسياً، حزبياً بايعاز (غير مباشر، على الأقل) من أولرت، ورأوا أن هذا النقد يستهدف توجيه ضربة أخرى إلى صدافية سيلفان شالوم (القليلة اصلاً) واعتبروه، بالتالي، إشارة طلاق من جانب شارون.

موظفون كبار في وزارة المالية الاسرائيلية وجدوا انفسهم تحت نيران حارقة من الاتهامات المهنية والسياسية. تلك السياسية منها، اغفلوها، أما المهنية فقد ردوا عليها بالقابل، شرعت وزارة المالية باعداد خطة تقليصات جديدة لم يكن حجمها مفاجئاً، فقبل أسابيع

الحرب تخشیر القلق ، لكن الاقتصاد ملقأ أكثر. أكثر من 60% من سكان اسرائيل يعتقدون، بثقة كبيرة، ان الاقتصاد الاسرائيلي على شفا الانهيار: ليس تباطؤاً ولا ركوداً ولا بطالة أخرى، بل انهيار حقيقي. 36% من المواطنين يخشون الطرد من العمل، وما لا يقل عن 62% قلقون على مستقبلهم الاقتصادي. وللمقارنة: 21% قلقون من خطر هجوم صاروخي عراقي، و 47% قلقون من خطر التعرض لآية اصابة جراء الحرب في العراق (اذ ان نشبت)، و 52% يخوفون من «عمل اراهابي».

* هل يقرب فرنكل من وزارة المالية؟

الاسم الأكثر اثارة للاهتمام في قائمة المرشحين هو اسم بروفيوسور يعقوب فرنكل. الذي أشغل منصب بنك اسرائيل سابقاً - كانت له تجربة مع منصب وزير المالية فور فوز بنيامين نتنياهو في انتخابات العام 1996، حتى ان المنصب قد منح له رسمياً ببيان صدر عن ديوان رئيس الحكومة المنتخب. لكن البيان لم يصد سوى ليلة واحدة فقط، انحرفت في ذاكرة فرنكل كبرهان قاطع على ضعف صمود السياسيين وسيموعة تعهداتهم. ولذلك فهو لن يقبل بوضعه في الاختيار نفسه مرة ثانية.

امكانية تعيين فرنكل وزيراً للمالية الاسرائيلية في حكومة موسعة طرحت، للمرة الاولى، في صحيفة «يديوت احرونوت»، قبل أسبوعين. ومنذ ذلك الحين لم يطرأ أي جديد. كان فرنكل يعمل في لندن، في مكاتبه الفارغة في بنك الاستثمار الأميركي حيث أشغل منصب رئيس الدائرة الدولية. وقد تشاور حول الموضوع مع مقربين، بفرض امكانية اشغاله منصب وزير المالية في حكومة «ليكود» ضيقة.

لكن الأمور ستأخذ بعداً آخر في حال تشكيل «حكومة طوارئ» قومية. وقد قال فرنكل لمقربينه ان الحرب الوشيكية في العراق ستتيح لسياسيين كثيرين، في اسرائيل وفي العالم، «الزول عن الأشجار العالية التي تسلقوا عليها.» وفي عداد أولئك النازلين الى الأرض يشمل فرنكل ليس فقط الرئيس الفرنسي وباسر عرفات، وانما أيضاً رئيسي حزبي

«العمل» و «شينيوي». فحين تودي المدافع، سيستجيبان لتشكيل حكومة جديدة، موسعة، تستند الى الإجماع

الاسرائيلي اليوم.

هل سيقبل فرنكل باشغال منصب وزير مالية مهني أو وزير أعلى للشؤون الاقتصادية في حكومة طوارئ قومية؟ ثمة اعتبارات شخصية أيضاً ستؤثر على قراره: «القطاع

الشرعي»، «العمد» و «ميريل ليتنتن»، احتمال ان ثثار من جديد

السبب الرئيسي للوضع الاقتصادي المتدهور جداً في اسرائيل هو الانتفاضة الفلسطينية، وليس الركود الاقتصادي العالمي أو أي شيء آخر.»

يقدم التقرير صورة قائمة جداً لوضع الاقتصاد الاسرائيلي والتدهور الكبير الذي حصل في النصف الثاني من العام المنصرم تحديداً، والذي من أبرز تجلياته:

استمرار الانخفاض في معدل الناتج القومي للفرد لتصل نسبة هذا الانخفاض خلال السنتين الأخيرتين الى 7.6% .

انخفاض آخر في حجم الصادرات لتبلغ نسبة الانخفاض السنوي 7.7% .

انخفاض آخر في حجم الواردات لتبلغ نسبة الانخفاض السنوي 4.8% .

انخفاض المؤشر العام (الذي يعكس نشاط الاقتصاد الاسرائيلي بمجملة بنسبة 8.8% .

انخفاض القيمة الحقيقية للأجور للمرة الأولى منذ بضع سنوات

- ثبات نسبة البطالة على 6.1% وتوقع ارتفاعها في العام الحالي الى 8.1% .

ارتفاع نسبة التضخم المالي في نهاية سنة 2002 الى 7.6%، وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة الهدف التي وضعتها الحكومة وتراوحت بين 2% و 3% .

وعلى خلفية هذه المعطيات بادر البنك المركزي الى وضع «خطة طوارئ اقتصادية» يعكف المسؤولون والباحثون في على اعدادها في هذه الأيام لتقدمها الى رئيس الحكومة الاسرائيلية مباشرة.

وهذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها البنك المركزي على وضع «خطة اقتصادية» مستقلة وخاصة به، في موازاة «الخطة الاقتصادية» التي فرغت وزارة المالية من اعدادها، وتعتزم عرضها في الفترة القريبة على الحكومة الجديدة التي يجري تشكيلها الآن. وهذا ما يفسر محاولات بنك اسرائيل ابقاء أمر خطته طي الكتمان.

*** خطة البنك المركزي:**

وتضع خطة البنك المركزي نصب عينيه ثلاثة أهداف مركزية تشكل ثلاثة تحديات أمام الحكومة الجديدة في اسرائيل:

- الأول: تقليص 10 مليارات شيكل من الميزانية العامة للدولة

- الثاني: خفض العجز في الميزان التجاري الى 1ر% خلال ثلاث سنوات

- الثالث: خلق ظروف تسمح باعادة الاقتصاد الاسرائيلي الى وتيرة من النمو تتراوح بين 3% و 4% خلال عام ونصف العام.

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف الثلاثة تقرر خطة البنك المركزي جملة من الخطوات والاجراءات أبرزها:

رئيسان جديان مؤقتان بلديتي القدس الغربية وحيفا؛

مَنْ سيخلف أولمرت ومتساع؟

أولمرت، وجاء تعيين غيوراً فيشر، القائم بأعمال رئيس بلدية حيفا، قَبْماً على البلدية ريثما يتم انتخاب رئيس بلدية جديد. لكن، كما يبدو فإن لوبليانسكي وفيشر لن يترأسا بلديتي القدس الغربية وحيفا لفترة طويلة من الزمن، حيث إن كليهما لا يعد مرشحاً قوياً للتناقص على هذا المنصب في انتخابات ديمقراطية. وبينما أدرك فيشر هذا الأمر وجاها فيه، معلناً أنه لن يخوض الانتخابات البلدية كمرشح للرئاسة، إلا أن لوبليانسكي ما زال يحافظ على موقف غامض إزاء ترشيحه لمنصب رئيس بلدية القدس الغربية. ويعزو البعض غموض موقف لوبليانسكي إلى عدم اتخاذ الحاخام يوسف شالوم إلياشيفي موقفاً نهائياً بصدد انتخاب لوبليانسكي في القدس الغربية، علماً أن إلياشيفي يُعدّ الزعيم الروحي الأعلى الذي ياتمّر بتعليماته اتباع حزب «يهود هتوراه» الأشكنازي الديني، والقانون يلدين أن يتسلّم القائمون بالبلدية الانتخابية الاستثنائية التي كان من المقرر أن تجري في كل من حيفا والقدس بسبب استقالة رئيسي البلديتين في كل منهما، فإن القانون يحد من أن يتسلّم القائمون بأعمال الرئيس في المدينتين منصب الرئيس حتى موعد هذه الانتخابات، مع العلم أن بعض التقديرات تشير إلى أنه نظراً لاقتراب موعد الانتخابات البلدية العامة (٢٨ تشرين الأول المقبل) فإن وزير الداخلية سيسمح للقائمين بالأعمال أن يمارسوا مهام الرئيس حتى هذا الموعد.

من هنا جاء تعيين لوبليانسكي خلفاً لأولمرت، إذ إن لوبليانسكي عمل في السنوات الخمس الماضية قائماً بأعمال



* أولمرت و لوبليانسكي *

الصحف العربية تهدف إلى استقطاب أصوات من العرب في حيفا، والذين يشكلون نحو ١٥٪ من أصحاب حق الاقتراع في المدينة. إلا أن السؤال الأكبر في ما يتعلق برئاسة البلدية هي هاتين المدينتين المهمتين يدور بالأساس حول التيار السياسي الذي سينتمي إليه الرئيسان المنتخبان. ففي القدس هناك الكثير من المؤثرات التي تدل على وجود احتمال

الأكاديميون العرب: بحث في علاقات متشابكة

الاستقلالية العاطفية وفي الاستقلالية في اتخاذ المواقف، وعلامات أكثر انخفاضاً في الاعتناق من الصراعات، وذلك نسبياً لطلاب الذين يسكنون في بيت العائلة.

وفيما يخص الفوارق بين الجنسين، تم الافتراض أنه ستكون علامات أعلى للطلاب الذكور في الاستقلالية الوظيفية، الاستقلالية العاطفية والاستقلالية في اتخاذ المواقف، من الطالبات الإناث، لكنه لا يكون هناك أي فارق بين الطلاب والطلبات في قضية الاعتناق من الصراعات.

كذلك، تم الافتراض أن الفوارق بين درجات الاستقلالية بين الذين يسكنون في بيت أفراد وبين الذين يسكنون في بيت العائلة، ستكون أعلى عند النساء منها عند الرجال.

فرضية أخرى تمحورت حول الأدعاء بأن الرفاهية النفسانية عند الطلاب الذين يسكنون على أفراد ستكون أقل منها عند الطلاب الذين يسكنون في بيت العائلة، وبأنه ستكون علاقة طردية إيجابية بين الرفاهية النفسية وبين الاعتناق من الصراعات.

الفرضية الأخيرة ركزت في إدراك القدرة الذاتية ونُصّت على أن إدراك القدرة الذاتية عند الطلاب

الذين يسكنون على أفراد سيكون أعلى من إدراك الطلاب الذين يسكنون في بيت العائلة، وأنه ستكون علاقة إيجابية بين إدراك القدرة الذاتية وبين الاستقلالية الوظيفية.

شارك في البحث ٢٨٠ طالباً جامعياً عربياً، من الرجال والنساء، من طلاب المسقطب الأول من ثلاث جامعات، والذين يعيشون على أفراد أو في بيت العائلة.

تم فحص أسئلة البحث عن طريق الاستبانة بعدة استبيانات: فُحص الانفصال النفسي عن الأهل عن

طريق استبيان الانفصال النفسي عن الأهل وصممه Hoffman I.S.P. ، والذي يترقق إلى الانفصال عن الأهل في أربعة تدريجات، عن طريق فحص أنواع مختلفة من

الاستقلالية: استقلالية وظيفية، استقلالية عاطفية، استقلالية في اتخاذ المواقف والاعتناق من الصراعات: استبيان القدرة الذاتية الذي أعده وتُرجمه إلى العبرية زايدنر (١٩٩٤)، استبيان الرفاهية النفسية المتحصر الذي أخذ من استبيان MQP الخاص بـ Tellegen

(١٩٨٢)، استبيان خلفية يتطرق للتغيرات الاجتماعية – الديموغرافية أيضاً واستبيان فيما يخص مواقف الأهل في موضوع سكن الطلاب الجامعيين.

تم إثبات فرضيات البحث بشكل جزئي. وُجد أن السكن على أفراد كان متعلقاً باستقلالية وظيفية متطورة فقط، ولكن ليس متعلقاً بقياس تدريجات

بقلم: وديع أبو نصار

أدى أوري لوبليانسكي اليمين الدستورية يوم الأحد ١٦ شباط رئيساً لبلدية القدس الغربية (الموحدة، في اللغة الرسمية الإسرائيلية) خلفاً لإيهود أولمرت، الذي استقال من منصبه في البلدية لصالح منصب وزير رفيع المستوى في الحكومة الإسرائيلية المقبلة، التي يسعى أرتيل شارون لتشكيلها حالياً.

ويأتي هذا التطور في الوقت الذي تشهد فيه مدينة حيفا تزايداً ملحوظاً في فحة الحملات الانتخابية للمرشحين لرئاسة بلديتها خلفاً لعمرا ممتناع، زعيم حزب العمل، المفروض أن يستقيل من رئاسة بلدية حيفا، شأنه شأن إيهود أولمرت، وذلك بسبب القانون الذي يمنح أعضاء الكنيست من العمل في أي موقع خارج نشاطهم البرلماني المألوف.

وفي الوقت الذي لم يتضح فيه بعد موعد الانتخابات البلدية الاستثنائية التي كان من المقرر أن تجري في كل من حيفا والقدس بسبب استقالة رئيسي البلديتين في كل منهما، فإن القانون يحد من أن يتسلّم القائمون بأعمال الرئيس في المدينتين منصب الرئيس حتى موعد هذه الانتخابات، مع العلم أن بعض التقديرات تشير إلى أنه نظراً لاقتراب موعد الانتخابات البلدية العامة (٢٨ تشرين الأول المقبل) فإن وزير الداخلية سيسمح للقائمين بالأعمال أن يمارسوا مهام الرئيس حتى هذا الموعد.

من هنا جاء تعيين لوبليانسكي خلفاً لأولمرت، إذ إن لوبليانسكي عمل في السنوات الخمس الماضية قائماً بأعمال

بقلم : عاموس عزور

أنا ضد هذه الحرب

النظر المتنوّرة والبراعماتية ممن يعارضون هذه الحرب،

على الرغم من أنهم ايذاوا إعلان الحرب على العراق عندما احتلت الاخيرة الكويت مطلع التسعينيات.

اما اليسار الدوغماني والعاطفي في اوروبا فإنه لا يتورع في هذه الايام عن السير والتعاون مع اليمين الرجعي والعنصري في حملة إساءة موجهة ضد الولايات المتحدة.

لذلك فإن معارضي الحرب على العراق تقف امام اختبار صعب حينما تنتهى اى مساعي هذه الاصوات الغبيضة. حملة الحرب الحالية لا تتبع في جوهرها من شهوات نغمة او من اطماع كولونيالية. انها تتبع بالذات من نوع من الاخلاقيات المجردة او التبسيطية التي تصبو الى قطع دابر الشر العالقم، بيد ان شر نظام صدام، كما هو حال شر «لان لان»، له جذور واسعة وعميقة في عوالم الفقر والبؤس والذل، وربما كانت له جذور اعقفي في التصعب والسطح العارم الذي تزجج اميركا منذ سنوات طويلة، ليس في بلدان العالم الثالث وحسب، وإنما أيضا لدى قطاعات وفئات واسعة من المجتمع الاوروبي.

ان من برمقة الجميع بنظرة حسد، خلو به الا يحاول اقتلاع الحسد والتعصب والكراهية من القلوب بواسطة عصا غليظة وحسب. ف «مشروع مارشال» بعد الحرب الكونية الثانية كان مفيداً لايميركا وللسم العالمي اكثر من جميع الاسلحة بقديهما وحديثها على حد سواء.

صحيح ان «العصا الغليظة» ضرورية بالفعل لكنها ترمي الى ردع او صد العدوان وليس الذهاب الى «فرض الخير». وحتى اذا جرى التلويح بالعصا الغليظة من اجل صد او دحر العدوان اثناء وقوعه، فإن ثمة حاجة بل ضرورة بان يتم ذلك ببداي المجتمع الدولي او على الاقل بموافقة غالبية الدول، والا فان استخدام العصا يمكن له ان يضاعف الكراهية والباس ونزعة الانتقام التي انطلقت الحرب لدمجها وهريمتها.

في هذه الايام تجتاح العالم قاطبة موجة عارمة من المشاعر المناوئة لايميركا، مصحوبة أيضاً بموجة عداوة مستعرة تجاه اسرائيل، ويات من يرى في اميركا تجسيدا للشيطان الاكبر، يري في اسرائيل تجسيدا للشيطان الاصغر. هناك الكثير من الناس المتبصرين وذوي وجهات

(بيدعت احرونوت، ١٧ شباط – ترجمة: «مدار»)

تخطى، اميركا اذا قامت بشن حرب لاحتلال العراق. فالاسلام المتطرف لا يوقفه إلا الاسلام المعتدل والقومية العربية المتطورة لا تكبحها الا القومية المعتدلة، كذلك فإن نظام صدام البيغيض يجب ان يتليح به من الداخل قوى عراقية على وجه التحديد، يتعين على اميركا واوروبا والدول العربية المعتدلة تقديم العون والمساعدة لها.

ان حربا اميركية ضد العراق، حتى اذا انتهت بنصر للايميركيين، يمكن لها ان تؤجج مشاعر الامانة والذل والكراهية وروح الانتقام في انحاء واسعة من العمورة. انها تنذر بانارة موجة احقاد وضغائن كغيلة بتقويض كيان وجوده انظمة معتدلة في الشرق الاوسط، وخارجها أيضاً. هذه الحرب، اخذت – قبل اندلاعها – تقوض عدداً من موازين الاستقرار العالمي، وتشقّ على نحو خطير معسكر الدول الديمقراطية. ان انهيار بنيان الشرعية الدولية (التصدع والمهلهل أصلاً) الممثل في الأمم المتحدة ومؤسساتها، وانهيار تحالف الدول الديمقراطية، لن يكون المستفيد منه في نهاية المطاف سوى قوى العنف والتعصب التي تهدد السلم العالمي. فضلاً عن ذلك، فإن احداً – ولا حتى اجهزة التحسس الاميركية – لا يستطيع تنكهن ما سيحدث عندما تلعو غبار الحرب فوق العراق. لا يمكن لأحد ان يتوقع مسبقاً حجم القتل والدمار او مخاطر اسلحة الدمار الشامل على اختلاف انواعها، ولا ملموسية وواقعية التخوف من ان يظهر مكان صدام واحد في العراق المدمر وفي اماكن اخرى خمسة او عشرة من أمثال «لان لان».

في هذه الايام تجتاح العالم قاطبة موجة عارمة من المشاعر المناوئة لايميركا، مصحوبة أيضاً بموجة عداوة مستعرة تجاه اسرائيل، ويات من يرى في اميركا تجسيدا للشيطان الاكبر، يري في اسرائيل تجسيدا للشيطان الاصغر. هناك الكثير من الناس المتبصرين وذوي وجهات

لا يقررون ولا يقولون الحقيقة، ثانية

لم كان الحديث يدور عن شركة خاصة، موجودة في ازمة عميقة كالتي توجد فيها الدولة، لما كانت مهزلة يوم (١٣ شباط) قد حدثت. فمن غير المعقول أن ينشأ وضع يجتمع فيه رئيس مجلس الادارة والمدير العام وكل الموظفين الكبار، في اجتماع طوارئ، دون اتخاذ قرارات في نهايته، ودون تعديرات، ودون خطة ودون شيء. من هذا الاجتماع خرجوا بأمر واحد فقط، اجماع يوم الثلاثاء في الاسبوع القادم.

بيدوكان رئيس الحكومة ووزير المالية متسع من الوقت. يبدو انهما منقطعان. يبدو انهما لا يتحدثان مع مصرفيين، مع رجال الأعمال، مع عاملين، مع تجار أو مع حرفيين. يبدو ان شعور المدير والمسؤول في بتدوّت لديهما بعد. وقد اتضح في الجلسة أن رئيس الحكومة لم يقرر بعد ما إذا كان من الجدير تبرير قرار التقليل في الحكومة الانتقالية الحالية، او الانتظار لشهر آخر إضافي، إلى أن تقوم الحكومة الجديدة. ومن الممكن بعد الانتظار لشهر آخر، أن يكون الوقت قد فات، لأن الأزمات المالية تندلع فجأة، مرة واحدة، من دون تحذير مسبق – مثلما في تايلندا وفي روسيا وفي الأرجنتين.

وبالذات الآن، فيما لا يعرف الوزراء الحاليين ما ستكون وظيفتهم القادمة، من الممكن تمرير خطوات كبيرة من أجل تعديرات بنبوية، وإلغاء وزارات وإزدواجيات وتسيير تقليصات حقيقية، بسهولة أكبر وينجاح أكبر. بالذات الآن، في الوقت الذي تلتم فيه الكنيست لأول مرة في الاسبوع القادم، مع ٢٨ عضو كنيست جديد، من الممكن تمرير خطة طوارئ اقتصادية تستهدف المرافق بشدة، وبسرعة. لكنهم يمكنون الوقت الكثير، وكان لدينا دولة احتياطية في الاجتماع نفسها تبنت نفس الخلافات التي تُشر عنها للمرة الأولى في «مارس» قبل يومين. التدهور الاقتصادي والفوضى العامة الذين يسيطران على المراقف، أثار أيضاً على كبار المالية. وفي الأزمات الاعتيادية يبدون وكانهم في جبهة موحدة، لكنهم خسروا الآن هذه الوحدة أيضاً.

قد وتقر مدير عام وزارة المالية، إيهود مراني، عمق

انفراد، اسقاطات على العمليات النفسانية «الداخلية» عند الانسان العربي، وعلى ما يبدو، بصورة ملائمة لاجتماع في حالة تحوّل. تغيرات نفسانية معينة تصبح مقبولة وذات مصداقية في مجتمع متغير (مثل الاستقلالية الوظيفية)، لكن تغيرات أخرى تعتبر «متطرفة» زياداً عن اللزوم، ولا تلائم المجتمع العربي ايداً.

مثل الاستقلالية العاطفية أو الاستقلالية في اتخاذ المواقف.

مشكلة في التغييرات الاخيرة لا تراقف التغيير في التصرفات. بالإضافة، يمكن ملاحظة ان الفرد العربي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، لم يعد ذلك الانسان الخامل والمتلقي كما وُصف في الابد العربي حتى اليوم (شرابي، ١٩٧٥). بإمكان المقدرة الذاتية العالية الموجودة عند الطلاب الجامعيين العرب الذين يعيشون على أفراد، مقابل الطلاب الذين يسكنون في بيت العائلة، أن تؤدي إلى فعالية أكبر عند

الإسرائيليون (خلافاً لزعمائهم) غير متحمسين للحرب على العراق . .!

الاستطلاع، على الأقل: ٢٠٪ من الاسرائيليين يعارضون، في كل الأحوال، شن الحرب على العراق ،

بينما يرى ٢٣٪ انه ينبغي، بداية، استنفاد جميع الوسائل والسبل السياسية والدبلوماسية، فقط في حال فشلها كلها يمكن مهاجمة العراق. وقال ٤٦٪ من الذين شملهم الاستطلاع انهم يؤيدون شن الحرب على العراق في أقرب وقت ممكن .

وبهذه النتائج يكون الراي العام الاسرائيلي قد وضع نفسه في منطقة الضربات العراقية المحتملة ضد أهداف اسرائيلية، قد فشلت، وذلك في حين يتعمد المسؤولون الاسرائيليون في التحذير من العدوان وسيطرون على المراقف، أثراً أيضاً

وقوعها «الكيدة». وتحمل نتائج هذا الاستطلاع، من هذه الزاوية، مفاجأة غير متوقعة. فقد كان من الطبيعي التوقع بأن الاسرائيليين، في غالبيتهم الساحقة، سوف يرددون موقف زعمائهم السياسيين والعسكريين في الحساس والتلف الشديد لشن الحرب الاميركية على العراق. لكن النتائج دلّت على فشل المحاولات المتتوعة والمستمرة التي بذلها القادة السياسيين والعسكريون (و سلا يزلون) بمساعدة العديد من وسائل الاعلام، لخلق وتجنيد راي عام اسرائيلي حاسم ومتماسك في تأييد الحرب وتأكيد «ضرورتها».

هذه المحاولات فشلت في تحقيق غايتها، كما يتضح من نتائج هذا



* صواريخ «أرو» في اسرائيل *

الاسرائيلي المطلوب في حال تعرض اسرائيل لهجوم صاروخي عراقي، فقد قال ٥٥٪ من المشاركين في الاستطلاع ان كانت بحوزتهم انذآك عسكرياً على أي هجوم، فيما رأى ٢٣٪ آخرون أن القرار بشأن الرد أو عدمه ينبغي اتخاذه حسب نوعية الهجوم وبتناجح: ١٢,٣٪ قالوا

بوجوب الرد فقط اذا أوقعت الصواريخ العراقية اصابات بين الاسرائيليين. وقال ١١٪ بوجوب فقط اذا كانت الصواريخ العراقية حاملة روكسا بيولوجية أو كيماوية. بينما قال ١٣٪ ان على اسرائيل أن تمتنع، في كل الأحوال، عن أي رد عسكري.

خلفية تجربة الاسرائيليين خلال الحرب الاميركية الأولى على العراق (١٩٩١) حين تبين، لاحقاف، ان الكمامات التي كانت بحوزتهم انذاك كانت غير صالحة ولم يكن بمقدورها ضمان الحماية والوقاية اللازمين لو أن اسرائيل تعرضت لصواريخ بيولوجية أو كيماوية.

وقال ٦٪ من الذين شملهم الاستطلاع انه اذا ما موجمت اسرائيل بصواريخ عراقية، فانهم سيغادرون منازلهم وينتقلون الى مناطق اخرى في داخل البلاد، بينما قال ٥٠٪ منهم انهم سيغادرون البلاد كلياً. أما في ما يتعلق بكيفية الرد

حاملة روكسا بيولوجية أو كيماوية. ورغم ذلك، فإن أكثر من ٧٧٪ من الذين شملهم الاستطلاع يعلنون انهم لن يلجأوا الى اية وسائل وقائية – دفاعية في حال تعرض اسرائيل لهجمات صاروخية عراقية، علماً أن الجهات الحكومية والعسكرية المسؤولة تنظم، منذ أشهر عديدة، حملات اعلامية. ارشادية وتوعيفية، في بعض جوانبها) حول الوسائل الوقائية المختلفة: (القفعة (الكمامات) الواقية، والحقن، والغرف المحكمة للاغلاق والملاجئ. ويعزو جزء غير قليل من هؤلاء موقفهم هذا الى عدم الاقتناع وعدم الايمان بنجاح هذه الوسائل وجودها في الوقاية، على